الإصدار الثالث والعشرون
المجلد (6) العدد (3)
25 أغسطس 2026
المجلة الدولية للنشر العلمي

الأمن البيئي الفلسطيني في ضوء توسع الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب السابع من اكتوبر 2023 (دراسة استشرافية في مظاهر تدهوره وسبل تعزيزه)

أ.د. ياسر نمر أبو حامد
(أستاذ العلوم الأمنية - جامعة الاستقلال)

الملخص
تهدف الدراسة إلى تحليل واقع الأمن البيئي في الضفة الغربية في ظل توسّع الاستيطان بعد حرب السابع من أكتوبر 2023، مع التركيز على الآثار البيئية الناجمة عن إجراءات وسياسات مصادرة الأراضي وتوسع الاستيطان، والتلوث، والسيطرة على موارد الفلسطينيين الطبيعية، وتدمير وتقويض الأراضي الزراعية، وتعتمد الدراسة المنهج الاستشرافي التحليلي، وتسعى إلى رصد حال بعد الأمن البيئي ، وبيان انعكاساتها عليه بوصفه أحد أبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين، وصولاً إلى اقتراح سبل تعزيز عملية على المستويات الوطنية والدولية، وتوصلت إلى جملة من النتائج أهمها أن الأمن البيئي في الفلسطيني في الضفة الغربية يُعد مفهوماً شمولياً يرتبط بحق الإنسان الفلسطيني في بيئة سليمة وآمنة، وأن توسع الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب السابع من أكتوبر 2023 أسفرت عن شواهد متعددة وأكدت النتائج أن هذه الممارسات شكّلت عاملاً رئيساً في الإخلال بالتوازن البيئي في الأراضي الفلسطينية، وخلصت إلى توصيات أهمها تعزيز دور المؤسسات الفلسطينية المختصة في رصد وتوثيق الجرائم البيئية الناتجة عن الاستيطان، وإدماج مفهوم الأمن البيئي بشكل صريح في السياسات والاستراتيجيات الوطنية الفلسطينية، والعمل على حماية ما تبقى من الموارد الطبيعية الفلسطينية في الضفة الغربية.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي الفلسطيني، الاستيطان الإسرائيلي، حرب السابع من أكتوبر 2023، دراسة استشرافية، معطيات الواقع، سبل الحماية.

Abstract:
The study aims to analyze the reality of environmental security in the West Bank in light of the expansion of settlements after the October 7, 2023 war, with a focus on the environmental effects resulting from land confiscation procedures and policies and settlement expansion Environmental security in the Palestinian West Bank is a comprehensive concept linked to the Palestinian people's right to a healthy and safe environment, and the expansion of Israeli settlements after the October 7, 2023 war has resulted in multiple instances, and the findings confirm that these practices have constituted a major factor Environmental security in the Palestinian West Bank is a comprehensive concept linked to the Palestinian people's right to a healthy and safe environment, and the expansion of Israeli settlements after the October 7, 2023 war has resulted in multiple instances, and the findings confirm that these practices have constituted a major factor In disrupting the environmental balance in the Palestinian territories, it concluded with recommendations, the most important of which are strengthening the role of competent Palestinian institutions in monitoring and documenting environmental crimes resulting from settlement, explicitly integrating the concept of environmental security into Palestinian national policies and strategies, and working to protect what remains of Palestinian natural resources in the West Bank
Keywords: Palestinian environmental security, Israeli settlement, October 7th War 20223, prospective study, realities, means of protection.

المقدمة:

مفهوم الأمن البيئي يُعد من أهم أبعاد الأمن الإنساني، كما أنه أحد المفاهيم الحديثة المرتبطة بالأمن الشامل، إذ أن المفهوم المعاصر للأمن لم يعد حبيساً للسياق العسكري أو السياسي، إنما يؤسس إلى بنية معرفية ومسارات تطبيقية تؤكد على حماية الموارد الطبيعية، والسعي إلى الحفاظ على بيئة ناضبة بالحياة وسليمة قادرة على تلبية الاحتياجات المتجدد للبشر في الحاضر والمستقبل. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تتعرض بشكل مستمر للانتهاكات يكتسب الأمن البيئي أهمية خاصة، إذ يتعرض إلى التهديد المباشر للإنسان والأرض والموارد الطبيعية. وتضاعف هذا التهديد بفعل السياسات والإجراءات التي اتخذها الاحتلال عبر إطلاق العنان لتوسع الاستيطان مع اندلاع حرب السابع من أكتوبر 2023 مدعوماً بتوجهات وتشريعات اتخذتها حكومة الاحتلال المتطرفة؛ وشهدت الأراضي المحتلة في الضفة الغربية، تصعيداً متزايداً في وتيرة الاستيطان وتوسعه، وفرض قرارات وإجراءات بهدف تغير الوقائع على الأرض، مما قاد إلى انعكاسات سلبة على البيئة في الأراضي المحتلة عبر الحاق الأذى البليغ في الأراضي الزراعية، فضلاً عن تلويث مصادر المياه، واستنزاف الموارد الطبيعية، من هنا، جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على حال الأمن البيئي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحليل آثار توسع الاستيطان، واستشراف سبل تعزيزه الممكنة، وعليه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول إشكالية الدراسة واسئلتها وأهدافها وأهميتها وفرضيتها ومنهجيتها وحدودها الزمانية والمكانية والإطار المفاهيمي ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة، والمبحث الثاني الإطار النظري والمفاهيمي، أما المبحث الثالث يتناول مظاهر تدهور الأمن البيئي الفلسطيني في الضفة الغربية بعد حرب السابع من أكتوبر 2023، وأخيراً يتناول المبحث الثالث سبل تعزيز الأمن البيئي الفلسطيني.

المبحث الأول

إشكالية الدراسة واسئلتها وأهدافها وأهميتها وفرضيتها ومنهجيتها وحدودها الزمانية والمكانية والإطار المفاهيمي ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة

1.تمهيد، يتناول المبحث الأول اشكالية الدراسة واسئلتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها وحدودها الزمانية والمكانية والإطار المفاهيمي ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة، ذلك على النحو الآتي:

1.1. إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيس الآتي: كيف أثّر توسّع الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب السابع من أكتوبر 2023 على الأمن البيئي الفلسطيني، وما السبل الممكنة لمواجهة هذه التحديات؟ وينبثق عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما مفهوم الأمن البيئي في الفلسطيني؟
2. ما أبرز مظاهر التدهور البيئي الناتجة عن توسع الاستيطان بعد حرب السابع من أكتوبر 2023؟
3. كيف انعكس توسع الاستيطان الإسرائيلي على الأمن البيئي الفلسطيني بعد حرب السابع من أكتوبر 2023؟
4. ما هي الآليات الوطنية والدولية المتاحة لمواجهة توسع الاستيطان الإسرائيلي بهدف ضمان تعزيز الأمن البيئي الفلسطيني؟

1.2. أهداف الدراسة:

1. توضيح مفهوم الأمن البيئي وأبعاده في الحالة الفلسطينية.
2. التعرف إلى مظاهر التدهور الناجمة عن توسع الاستيطان الإسرائيلي بعد الحرب.
3. التعرف إلى انعكاس توسع الاستيطان الإسرائيلي على الأمن البيئي الفلسطيني بعد الحرب.
4. اقتراح سبل مواجهة توسع الاستيطان الإسرائيلي بهدف ضمان تعزيز الأمن البيئي الفلسطيني.

1.3. فرضية الدراسة:

كلما ازاد توسع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 منذ حرب السابع من أكتوبر 2023، تنامى مستوى تهديدات الأمن البيئي، مما يتطلب استكشاف معطياته على الأرض وتأثيرات السلبية على الفلسطينيين، واقتراح سبل مواجهته.

1.4. منهجية الدراسة، تعتمد الدراسة على المنهجية التالية:

1. **المنهج الوصفي التحليلي،** بغرض تحليل التقارير الرسمية الصادرة عن المؤسسات الفلسطينية والدولية، مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، تحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بالاستيطان والبيئة.
2. **المنهج الاستشرافي (المستقبلي)،** باعتباره يهتم بدراسة المستقبل والتنبؤ به وصنع القرار، ويساعد في التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لفهم المسارات المحتملة للظواهر والتغيرات القادمة، ودعم صنع القرار ويساعد متخذي القرار على اختيار سياسات وخطط أكثر ملاءمة للمستقبل، والاستعداد للمخاطر والتحديات وتوقع الأزمات والتهديدات المحتملة ووضع سيناريوهات للتعامل معها، واستثمار الفرص المستقبلية إذ يمكن من اكتشاف الفرص الواعدة قبل حدوثها والاستفادة منها مبكرًا. والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى ويُستخدم في بناء الرؤى والاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسات والدول. وتحليل البدائل والسيناريوهات ومواكبة التغيرات المتسارعة خاصة في المجالات السياسية، الاقتصادية، التكنولوجية والاجتماعية.

1.5. حدود الدراسة:

1. الحد الموضوعي، تقتصر هذه الدراسة على تناول الأمن البيئي، وتوسع الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب السابع من أكتوبر 2023 وتحليل انعكاساته على للفلسطينيين.

2.الحد المكاني، تنحصر الدراسة في الضفة الغربية باعتبارها نموذجاً يجمع بين الاحتلال العسكري والتدهور البيئي.

3. الحدد الزماني، تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة **من** عام 2023 حتى عام 2026.

1.6. الاطار المفاهيمي، ينطلق الإطار المفاهيمي من اعتبار أن الأمن البيئي أحد الأبعاد الأساسية للأمن الإنساني للفلسطينيين لارتباطه بحماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها والتمتع ببيئة سليمة، في ظل وجود الاحتلال وتوسع الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب السابع من أكتوبر 2023، وتفترض الدراسة أن التوسع الاستيطاني يمثل عاملاً رئيساً في إحداث تدهور بيئي ممنهج، يتجلى في مصادرة الأراضي وتجريفها، وتدمير الغطاء النباتي، والسيطرة على

مصادر المياه وتلويثها، إلى جانب أشكال متعددة من التلوث الناتج عن المستوطنات، ويؤدي هذا انعكاسات إنسانية مباشرة، تتمثل في تهديد صحة الفلسطينيين، وتقويض الأمن الغذائي، وتلوث التربة، ومصادرة وتجريف الأراضي، وتراجع سبل العيش، بما يسهم في إضعاف الأمن البيئي وتعميق الهشاشة المجتمعية. كما يفترض الإطار المفاهيمي أن حماية الأمن البيئي الفلسطيني تتطلب مقاربات متعددة المستويات، تشمل تفعيل الآليات الوطنية، وتوظيف القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي البيئي، وتعزيز دور المجتمع المدني في توثيق الانتهاكات والدفاع عن الحق في بيئة سليمة، ويوفر هذا الإطار أساساً تحليلياً لاستكشاف معطيات الواقع وسبل المواجهة في السياق الفلسطيني الراهن.

1.7. مراجعة أدبيات سابقة والتعقيب عليها

1. هدفت دراسة **(أبو حامد، ياسر، 2025)** إلى الكشف عن مدى تجاوز الاحتلال الإسرائيلي متطلبات الأمن الإنساني في ضوء حرب 2023-2025 على الفلسطينيين، وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوصفي التحليلي في العلوم القانونية، وقسمت الدراسة إلى أربعة مباحث، كشفت انتهاك منظم ومستمر لأبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين، وعن قصور في مواقف الدول الكبرى من الحرب، وخلصت الدراسة إلى طرح مقاربة تسهم في تحقيق الأمن الإنساني في فلسطين، بالتركيز على دور للأمم المتحدة، وتمكين مؤسسات المجتمع الفلسطيني والمؤسسات الدولية من القيام بدورها الانساني، ودعم شبكات حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات وتقديمها للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية والجنائية الدولية .

2. كما تناولت دراسة **(أبو حامد، ياسر وأبو حامد بيسان، 2025)** جدار الضم وتوسع استيطان الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية لاستشراف آفاق حل الدولتين، وقسمت إلى أربعة مباحث، وتم استخدام **المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني،** واتباع النمط الاستشرافي، وتُبرز الدراسة مخالفة سياسات وإجراءات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، وتكريس الهيمنة على الفلسطينيين، وتقويض فرص حل الدولتين، وأوصت بجملة من التوصيات السياسية والقانونية، على المستويات المحلية والإقليمية والدولية لمواجهة توسع الاستيطان وجدار الضم، وتعزيز صمود الفلسطينيين، وإحياء المسار الحقوقي والدبلوماسي من أجل ضمان حق تقرير المصير وحل الدولتين للنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي.

3. أما دراسة **(بوهدة خير الدين، 2025)** تناولت القانون البيئي وأثره على أمن الدول والمجتمع وتأثير الأمن البيئي على الدول والمجتمع، وركزت على أن الأمن البيئي اليوم يشكل تهديداً ناعماً ليس فقط لدول الشمال وإنما أيضاً لدول الجنوب، وأوضحت أهم التهديدات البيئية للدول والشعوب، منها التلوث، التصحر، تغير المناخ فضلاً عن البحث مصادر الطاقة، وانطلقت من إشكالية تنبثق عن مدى اسهام البيئة الأمنية في صياغة التهديدات البيئية وأثره على الأمن المجتمعي، وهدفت إلى اثبات أن الدول كانت وما زالت وراء زعزعة استقرار أمنها أولاً ثم الأمن البيئي، واستخدمت المنهج النوعي والسردي بالاعتماد على الدراسات والمصادر العلمية من الكتب والمقالات والتقارير الأكاديمية لإثراء التحليل.

4. في حين أن دراسة تناولت **(أحمد الأمين وعمر خليفة، 2024)** هدفت الدراسة التعرف إلى الأمن البيئي والاجتماعي ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت، وتم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، والاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، وتم استخدام استبان، طبق على عينتها، وخلصت إلى أن الجهات المختصة تقوم بالرقابة الكافية والمستمرة على الأغذية المستوردة، وأن الدولة تراعي في إنتاج الموارد الطبيعية واستخدامها للحفاظ على حق الأجيال القادمة، و أن الجامعات والمراكز البحثية تدعم الباحثين من أجل القيام بدراسات تسهم في تحقيق الأمن البيئي للمجتمع، وأن تحسين الوضع المعيشي للأفراد يؤدي إلى تحقيق الأمن الاجتماعي.

5. وتناولت **(حروري، الزهرة، زياني، زيدان، 2022)**، انعكاسات الأمن البيئي على الأمن القومي – دراسة حالة الجزائر، وركزت على تنامي الآثار السلبية للتدهور البيئي باعتباره تهديد عابر للحدود، ما قاد إلى تعزيز الجهود في بحث مفهوم الأمن بالأوساط الاكاديمية والعسكرية في اطار السعي لتجاوز المفهوم التقليدي للأمن، سيما و أن الاستقرار السياسي أصبح مرهون في مواجهة التحديات البيئية، ودمج آليات مواجهتها في اطار الاجندة الأمنية المهددة للأمن الوطني، ما يقود إلى إعادة ترتيب أولويات الاجندة الأمنية وفق مقتضيات التهديدات غير التقليدية، ما يسهم في معالجة أثر التهديدات البيئية للأمن الوطني والاستفادة من اشكال الخطاب لنقل قضايا البيئة إلى النقاش على مستوى الأمن الوطني.

6. كما تناولت دراسة **(نور الدين، فلاك، و إسماعيل، زروقة 2022)** الأمن البيئي العالمي بين النقاشات النظرية والسياسات العملية، وركزت على بحث التهديدات البيئية وتأثيرها على الأمن البيئي العالمي، وطرحت إشكالية حول كيفية أن ينعكس اللاتكافؤ الاقتصادي بين دول الشمال والجنوب على جدلية المفاوضات البيئة، مفترضه أن استخدام الطاقة الملوثة للبيئة والمناخ ضاعف التلوث البيئي، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي لفهم وتحليل التهديدات البيئة وربطها بمفهومي الأمن والتنمية، خلصت إلى أن تلك النقاشات حول البيئية لم تؤثر على السياسات العملية بسبب الفروقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب ما جعل المفاوضات رهينة المستقبل حول مواجهة تحديات وتهديدات البيئية وانعكاساتها.

7.أما دراسة **(حجازي، أحمد والقبلاوي، على وضرفاوي، المصطفى 2021)** تناولت مفاهيم الدراسات الأمنية، الأمن البيئي، التحديات البيئية والسياسات: الوضع الراهن والرؤى المستقبلية، وعرضت التحديات البيئية الرئيسية في الوطن العربي، وهدفت إلى تقييم واقع السياسات البيئية اللازمة لتحقيق الأمن البيئي، وجرى نقاش قضايا ملحة مثل: ندرة المياه، وتدهور البيئة، وتغير المناخ، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والأمن الغذائي، وتلوث البيئة، سيما أن نظرة الدول العربية إلى القضايا البيئية باعتبارها قضايا جانبية، مقارنة بالقضايا المتعلقة بأمن الدولة، وتحتاج إلى تغيير نموذجها البيئي في اتجاه دمج البيئة في استراتيجيتها الشاملة للأمن الوطني؛ لذلك ينبغي إعداد استراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج بيئية إقليمية للتعامل مع القضايا المشتركة.

8 . كما تناولت دراسة (محمد مجدان، 2017)، المفاهيم الأمنية الجديدة التي برزت في أدبيات الدراسات الأمنية، وفي الاهتمامات الدولية أيضا، وذلك بسبب طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة. هذا المفهوم هو الأمن البيئي العالمي المرتبط بالتهديدات البيئية. وتنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبار أن التهديدات الأمنية البيئية أصبحت تمثل اليوم خطرا كبيرا يهدد الحياة البشرية كلها على كوكبنا الأرضي. وتنتهي الدراسة إلى نتيجة أنه بسبب هذه الأخطار والتهديدات البيئية، فإن التعاون والجهود الدولية الجماعية لمواجهتها، وتحقيق الأمن البيئي العالمي تعتبر كلها حتمية لازمة، رغم الصعوبات والعراقيل.

9. وتناولت دراسة **(الفايق، إبراهيم والتوم ، إبراهيم، 2013)** أبعاد مفهوم الأمن البيئي و مستوياته في الدراسات البيئية، وهدفت التعرف إلى المفهوم و تحليل عينات من تعريفاته و مناقشة مستوياته، وتم عرض (13) تعريفاً للمفهوم، أخذت كعينات من الأدبيات السابقة، وأظهرت نتائج أن الأمن البيئي هو محور نجاح مستويات الأمن الأخرى، وناقشت العلاقة بين البيئة و أمن الإنسان، سيما وأن علامات التدهور البيئي أحدثت تحولاً كبيراً في مفهوم الأمن باعتباره من اللوازم العسكرية و السياسية، و إن تحديد الحماية البيئية تمثل مشكلة أمنية، رغم إسنادها إلى سلوك الإنسان و درجة وعيه، وينعكس ذلك على مستويات الأمن البيئي وجودة تطبيقه والسياسات الداعمة للمحافظة على البيئة.

1.8. تعقيب على الادبيات السابقة

تعكس الادبيات السابقة تنوعاً واضحاً في المقاربات النظرية والمنهجية لمفهوم الأمن، لا سيما الأمن البيئي، وتكشف عن انتقال الدراسات الأمنية من المفهوم التقليدي المرتكز على البعد العسكري إلى مفاهيم أكثر شمولاً تركز على الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة، ففيما يتعلق بالدراسات الفلسطينية، فإن دراستي (أبو حامد، ياسر، 2025) و(أبو حامد، ياسر وأبو حامد بيسان، 2025)، تبرز أهمية توظيف مفهوم الأمن الإنساني في تحليل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث ركزت الدراستان على البعد القانوني الدولي، وأظهرتا أن انتهاكات الاحتلال تمثل تجاوزاً ممنهجاً لأبعاد الأمن الإنساني، وتقويضاً لحق تقرير المصير وحل الدولتين. وتميزت هاتان الدراستان بربطهما بين الأمن الإنساني والقانون الدولي، وبطرحهما لمقاربات عملية من خلال تفعيل دور الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية، إلا أنهما ركزتا بشكل أكبر على البعد السياسي والقانوني، مع حضور محدود للأبعاد البيئية كجزء من منظومة الأمن الإنساني الشامل.

أما الدراسات التي تناولت الأمن البيئي، مثل دراسات (أحمد الأمين وعمر خليفة، 2024)، و(بوهدة خير الدين، 2025)، و(حروري وآخرون، 2022)، فقد أكدت أن التهديدات البيئية لم تعد شأناً بيئياً صرفاً، بل أصبحت تشكل تهديداً مباشراً للأمن المجتمعي والقومي، خاصة في دول الجنوب. وتبرز هذه الدراسات العلاقة الوثيقة بين التدهور البيئي والاستقرار السياسي والاجتماعي، كما تشير إلى أن تحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز دور المؤسسات الأكاديمية والبحثية يسهمان في تحقيق الأمن البيئي والاجتماعي. غير أن بعضها اتسم بطابع وصفي عام، مع محدودية في ربط النتائج بإجراءات تنفيذية أو سياسات قابلة للتطبيق في السياقات الهشة أو الواقعة تحت الاحتلال.

وفي الإطار ذاته، ركزت دراسات (نور الدين وآخرون، 2022)، و(حجازي وآخرون، 2021)، و(محمد مجدان، 2017) على البعد العالمي والنظري للأمن البيئي، وأظهرت أن التهديدات البيئية العابرة للحدود فرضت إعادة صياغة مفهوم الأمن على المستويين الأكاديمي والسياسي. كما كشفت هذه الدراسات عن إشكالية عدم التكافؤ بين دول الشمال والجنوب، والذي يعيق تحويل النقاشات النظرية إلى سياسات عملية فاعلة، ويجعل المفاوضات البيئية الدولية رهينة المصالح الاقتصادية للدول الكبرى، وتأتي دراسة (الفايق والتوم، 2013) لتؤسس بعداً مفاهيمياً مهماً، حيث ناقشت تطور مفهوم الأمن البيئي ومستوياته، وأكدت أن الأمن البيئي يشكل محوراً لنجاح بقية أنماط الأمن، وأن ضعف السياسات البيئية والوعي المجتمعي ينعكس سلباً على أمن الإنسان وجودة الحياة.

ومن خلال مراجعة الأدبيات السابقة، يمكن ملاحظة ما يلي:

1. وجود اتفاق عام على مركزية الأمن البيئي والأمن الإنساني في الدراسات الأمنية المعاصرة.
2. تركيز معظم الدراسات على الطابع الوصفي والتحليلي، مع ندرة الدراسات التكاملية التي تربط بين الأمن البيئي والأمن الإنساني في سياقات النزاع والاحتلال.
3. غياب المعالجة المتعمقة لتأثير الاحتلال والنزاعات المسلحة على الأمن البيئي كأحد مكونات الأمن الإنساني، خاصة في الحالة الفلسطينية.
4. الحاجة إلى دراسات تطبيقية تستند إلى نماذج تحليلية تجمع بين الأبعاد القانونية، البيئية، الاجتماعية، والسياسية.

وعليه، تبرز أهمية الدراسة الحالية في سد فجوة بحثية تتمثل في الربط بين الأمن البيئي في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تحديداً في توسع الاستيطان في الضفة الغربية باعتبارها أراضي محتلة منذ عام 1967، مع التركيز على الأبعاد القانونية والحقوقية، وتقديم رؤية تحليلية تتجاوز الطرح النظري نحو مقاربات عملية قابلة للتطبيق.

1.9. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. تجمع بين **الأمن البيئي** باعتباره أحد أبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين وتوسع الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب السابع من أكتوبر 2023في إطار تحليلي واحد، بخلاف الدراسات السابقة التي عالجت كل بُعد بشكل منفصل.
2. تركز على **حال الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة** بعد حرب السابع من أكتوبر 2023 بوصفه نموذجاً خاصاً يجمع بين الاحتلال والنزاع المسلح والتدهور البيئي.
3. توظف **القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي البيئي** في تحليل التهديدات الأمنية غير التقليدية الناجمة عن توسع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بعد حرب السابع من أكتوبر 2023.
4. تتجاوز الطابع الوصفي إلى **تحليل نقدي** يبرز مسؤوليات الاحتلال الإسرائيلي عن التهور البيئي في الأراضي المحتلة، وإبراز آليات المساءلة الدولية للاحتلال عن افعاله.
5. تسد فجوة بحثية عربية تتعلق بتأثير الاحتلال الاسرائيلي على الأمن البيئي كأحد محددات الأمن الإنساني للفلسطينيين.
6. تقدم **توصيات عملية قابلة للتطبيق** على المستويات الوطنية والدولية.

المبحث الثاني

الإطار النظري والمفاهيمي

2. تمهيد، يتضمن المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للدراسة وذلك على لنحو الآتي:

1. برز اتجاه جديد يهتم في قضايا البيئة في دول الشمال في فترة ستينيات القرن الماضي.
2. نهاية لحرب الباردة مطلع تسعينيات القرن الماضي.
3. الرغبة في دمج قضايا البيئة في مفهوم الأمن الإنساني.
4. استجابة للتهديدات التي تفرضها قضايا البيئة على المستوى العالمي (Barnett,2001,194)

وانسجاماً مع موضوع الدراسة وتوافقاً أسئلتها وأهدافها، يمكن تعريف الأمن البيئي **اجرائياً بأنه:** السياسات والإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي المحتلة متمثلة في توسع الاستيطان بعد حرب السابع من أكتوبر 2023، ما يهدد البيئة ومواردها الطبيعية ومن خلال تصريف مياه عادمة غير معالجة، وتلوث الهواء نتيجة المصانع والمكبات، تلويث التربة بالمواد الكيميائية، ما يؤثر على سلامة الغذاء للفلسطينيين.

2.2. **الاستيطان الإسرائيلي، بدأت معالم الاستيطان اليهودي في فلسطين تتضح بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في بازل بسويسرا عام 1897 محدداً نهجاً** استيطانياً في فلسطين، وتبنى تيودور هرتزل 1860- 1904 إقامة دولة يهودية في المستقبل، وضع ووضع خطتها وحدد فكرة ت الأولية القائمة على الاستيطان، ومن أجل تحقيق ذلك حدد ركيزتين أساسيتين وهما: (ابراهيم،2011)

الاولى: محاولة المباشرة مع السلطان عبد الحميد الثاني للحصول على موافقة لاستيطان اليهود في فلسطين.

الثانية: الاتصال غير المباشر مع السلطان عبد الحميد عن طريق الالمان، مقابل دعم اليهود لمصالحها في الوطن العربي (خله،1974، ص 17)، وبعد صدور قرار التقسيم عام 1948 قدمت أمريكا توفير الدعم بأشكاله المختلفة ما مكن الاحتلال الاسرائيلي مزيد من توسع الاستيطان في في الأراضي المحتلة عام 1967، وزاد وتيرته بعد حرب السابع من أكتوبر 2023، وتدرج الاحتلال في تنفيذ سياساته الاستيطانية في الضفة الغربية بعدده مراحل؛ وذلك على النحو الآتي:

المرحلة الاولى: 1968-1978 ، تم بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة نوعاً وليس كماً في مناطق استراتيجية من شأنها أن تعزز الأمن والدفاع الاستراتيجي من منظور الاحتلال (وزارة العمل، 2014)

المرحلة الثانية: 1979-1988 ، بصعود اليمين لدى الاحتلال بزعامة حزب الليكود عزز من سياساته للاستيطان، مع تزايد نفوذ القوى اليمينية المتطرفة والتوصل إلى ابرام سلام مع مصر ، شهدت تلك التفرة تسارع في الاستيطان، تطبيقاً لخطة شارون التي تضمنت بناء تكتل استيطاني يشطر الضفة إلى نصفين.

المرحلة الثالثة: 1989-1993، تصاعدت وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية من حيث الكم والنوع، بسبب التقدم في مسار التسوية السياسية، ما دفع المؤيدين للاستيطان لتكثيف جهودهم في تعزيز الاستيطان لإفشال إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية.

المرحلة الرابعة، 1994-2009، في مسيرة التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال، فالبرغم من التوصل إلى أوسلو، إلا أن مسار التسوية تعثر بسبب اصرار الاحتلال على مواصلة الاستيطان في الضفة الغربية. (العمري، 2019).

المرحلة الخامسة: 2010- 2024، تراجع مسار التسوية السلمية مع صعود اليمين القومي والديني للحكم في دولة الاحتلال، فتوقفت المفاوضات السياسية نهائيا، وتعزز الاستيطان، واصبح اليمين المتطرف هو المسؤول عن إدارة شأن الاستيطان في الضفة الغربية، وتم مد المستوطنين في السلاح، واصبح المستوطنين يهاجمون السكان الفلسطينيين، فضلاً عن اغلاق الطرق واعاقة حركة الفلسطينيين، واقامة البؤر الاستيطانية العشوائية.

وبناء عليه وتوافقاً مع الإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، يُعرف الاستيطان الاسرائيلي **إجرائيا بأنه**: إقامة مدن وبلدات للمستوطنين الإسرائيليين في الاراضي المحتلة منذ عام 1967 وتعزيز الاحتلال العسكري، والتوسع الاستيطان، وفرض مزيد من القيود على استغلال الفلسطينيين مواردهم الطبيعية، وتقويض السيطرة الفلسطينية الكاملة على الأرض.

2.3.حرب السابع من اكتوبر 2023، هو صدام مسلح بين المقاومة وجيش الاحتلال الإسرائيلي ، تم تسميته من المقاومة " طوفان الأقصى" كما جاء في البيان الأول الذي ألقاه قائد الجناح العسكري في حماس محمد الضيف (https://www.youtube.com/watch?v=-cxL5_Nw1l0)، واسرائيلياً اطلق عليها مسمى السيوف الحديدية https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84

واجرائيا يمكن تعريف حرب السابع من أكتوبر 2023 بأنها: معركة من معارك الفلسطينيين مع الإسرائيليين والتي ستبقى دائرة لطالما أن الاحتلال قائم.

2.3.**معطيات الواقع،** بيان التحديات والمخاطر المحدقة في الأمن البيئي الفلسطيني بعد حرب السابع من أكتوبر 2023؛ حيث لم يكن تلك التحديات والاخطار غير مؤثرة منذ بداية الاحتلال عام 1967، إنما هو نتيجة لتصاعدت حدّتها بعد الحرب، ما قاد إلى وجود واقعاً بيئياً هشّاً يهدد كافة أبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين.

2.4. **سبل المواجهة،** انسجاماً مع موضوع الدراسة والاجابة عن اسئلتها وتحقيق أهدافها، يمكن تعريف سبل المواجهة بأنها: رزمة من القرارات، السياسات، الإجراءات، والآليات على المستويات المحلية والإقليمية والدولية التي تهدف إلى الحد من آثار التهديدات والمخاطر لتوسع استيطان الاحتلال الإسرائيلي على الأمن البيئي الفلسطيني، وتقليل خسائرها، وتعزيز صمود الفلسطينيين وبقائهم على أرضهم التاريخية.

المبحث الثالث

مظاهر تدهور الأمن البيئي الفلسطيني **في الضفة الغربية بعد حرب السابع من أكتوبر 2023**

3 . تمهيد، يتناول المبحث الثالث مظاهر تدهور الأمن البيئي الفلسطيني بعد حرب السابع من أكتوبر 2023؛ وما تبعها من تصعيد للصراع في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، وظهرت مظاهر واضحة للتدهور الأمن البيئي الفلسطيني، وفيما يلي عرض منهجي وواضح لمظاهر التدهور في الأمن البيئي الفلسطيني في الضفة الغربية بعد حرب 7 أكتوبر 2023، مع ربطها بالسياق الأمني والسياسي القائم؛ ذلك على النحو الآتي:

3.1 تصعيد الاعتداءات على البيئة والأراضي، ضاعف الاحتلال الإسرائيلي من سياساته واجراءاته واعتداءاته على البيئة والأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر 2023؛ حيث عمليات المصادرة للأراضي في العام 2023 ارتفاعاً يصل إلى الضعف بالمقارنة في العام 2022، الذي وصلت حصلة مصادرة الأراضي ما مجموعة 26.000 دونم (الدونم 1000 متر مربع)، بينما في العام 2023 صادر الاحتلال ما مجموعة 50.524.66 دونماً متذرعاً بحج اعلان المحميات الطبيعية، وأوامر استملاك (هيئة مقاومة الجدار،63-62، 2023) ، وأوامر وضع اليد (هيئة مقاومة الجدار،59-61، 2023) ، ونفذ الاحتلال ما مجموعه 514 هدم للمنشآت (هيئة مقاومة الجدار، 67-66، 2023)، وفضلاً عن تجريف وتدمير الأراضي الزراعية، والاعتداء على الثروات الطبيعية ونفذ الاحتلال ومستعمريه 707 عملية اعتداء (هيئة مقاومة الجدار،83، 2023)، ضاعف الاحتلال من تجريف وتدمير الأراضي الزراعية، بلغ عدد الدونمات التي تم تجريفها من قبل جيس الاحتلال والمستعمرين 7152 دونماً، كما بلغ عدد الاعتداءات على الأشجار المثمرة ما مجموعة 379 عملية، استهدفت من خلالها 21731 شجرة، من ضمنها 18964 شجرة زيتون معمره (هيئة مقاومة الجدار،84، 2023)؛ وهذا ما يتم تبويبه في جدول رقم (1) أدناه:

جدول رقم (1)

سياسات وإجراءات الاحتلال ومستوطنيه في العام 2023 التي تؤثر على الأمن البيئي

الرقم	إجراءات الاحتلال ومستعمريه	النتيجة
1	مساحة الأراضي التي تسيطر عليها البؤر الاستيطانية	370 دونم
2	عدد البؤر الزراعية من مجمل البؤر الاستيطانية	93 بؤرة
3	عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت عام 2023	18 بؤرة
4	مساحة الأراضي الزراعية التي استولى عليها الاحتلال عام 2023	50.524 دونم
5	عدد الأشجار التي اقتلعها أو تعرضت للاحتلال ومستوطنيه	21.731 شجرة
6	عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال في عام 2023	659 منشأة
7	مساحة الأراضي الي سيعزلها جدار الضم والتوسع من أراضي الضفة الغربية	560كم2
8	الأراضي المعزولة بشكل كلي عن محيطها الفلسطيني بسبب جدار الضم	295 كم2

(هيئة مقاومة الجدار،13، 2023) اعداد الباحث: د. ياسر أبو حامد

يُظهر جدول رقم (1) تصاعد في إجراءات الاحتلال ومستوطنيه التي تُلحق اثراً بليغاً على الأمن البيئي الفلسطيني؛ حيث أن سيطرته على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية عبر البؤر الاستيطانية والبؤر الزراعية يؤدي إلى تراجع الرقعة الخضراء، ويعمق اختلال التوازن البيئي ويُقوض إدارة الفلسطينيين لأراضيهم، كما أن هدم المنشآت يسهم في زيادة الضغط على البيئة المحلية من خلال تشريد السكان وتهجيرهم **(هيئة مقاومة الجدار، التقرير السنوى،53-56، 2023)** ، ما يسرعُ في تدهور التربة. أما جدار الضم والتوسع فيؤدي إلى عزل مساحات شاسعة من الأراضي ومعظمها زراعية، ويقطع التواصل البيئي بين النظم الطبيعية، الأمر الذي يحدّ من التنوع الحيوي ويضعف الأمن الغذائي الفلسطيني، ما يُعد ذلك تهديداً مباشراً للأمن البيئي الفلسطيني يتمثل في فقدان الأرض، وتدهور الموارد الطبيعية، وإضعاف قدرة المجتمع الفلسطيني على حماية بيئته وتحقيق التنمية المستدامة.

أما في عام 2024 واصل الاحتلال ومستوطنيه سياساتهم واجراءاتهم التي تشكل اعتداء على الفلسطينيين وأمنهم البيئي، واعتبر 2024 بالمقارنة مع الأعوام السابقة الأكثر كثافة في إقامة البؤر الاستيطانية؛ حيث تم اقامة 51 بؤرة

غلب عليها الطابع الزراعي ب 36 بؤرة رعوية بهدف السيطرة على المزيد من أراضي ومنع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم، وضعاف قدرة البلديات على التمدد الطبيعي(هيئة مقاومة الجدار، التقرير السنوي، 42-41، 2024)، وخنق التجمعات مما يهددها خطر التهجير الناتج عن البيئة القسرية الطاردة؛ حيث تم تهجير 7 تجمعات بدوية تتكون من 34 عائلة يتكون افرادها من 215 شخصاً (هيئة مقاومة الجدار، التقرير السنوي، 56، 2024)، وهدم 1762 للمباني نجم هنه تهجير 4.253 شخص (الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، التقرير السنوي الثلاثون، 20، 2024) بالإضافة إلى نزع ملكية الأراضي وصادر الاحتلال ما مجموعه 46597.41 دونماً تحت مسميات مختلفة وضع اليد، ومحميات طبيعية، وأوامر استملاك (هيئة مقاومة الجدار، التقرير السنوي، 59، 2024)، كما أقدم على تنفيذ 684 عملية هدم للمنشآت (هيئة مقاومة الجدار، التقرير السنوي، 77، 2024)، فضلاً عن الاعتداء على الأشجار استهدفت 14212 شجرة من ضمنها 10459 شجرة زيتون (هيئة مقاومة الجدار، التقرير السنوي، 94، 2024)، وهذا ما يتم تبويبه في جدول رقم (2) أدناه:

جدول رقم (2) سياسات وإجراءات الاحتلال ومستوطنيه في العام 2024 التي تؤثر على الأمن البيئي

الرقم	إجراءات الاحتلال ومستعمريه	النتيجة
1	مساحة الأراضي التي تسيطر عليها البؤر الاستيطانية	489 دونم
2	عدد البؤر الزراعية من مجمل البؤر الاستيطانية	136 بؤرة
3	عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت عام 2024	51 بؤرة
4	مساحة الأراضي الزراعية التي استولى عليها الاحتلال عام 2024	46597
5	عدد الأشجار التي اقتلعها أو تعرضت للاحتلال ومستوطنيه	14212 شجرة
6	عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال في عام 2024	903 منشأة
7	مساحة الأراضي التي سيعزلها جدار الضم والتوسع من أراضي الضفة الغربية	225كم2
8	الأراضي المعزولة بشكل كلي عن محيطها الفلسطيني بسبب جدار الضم	295 كم2

(هيئة مقاومة الجدار، التقرير السنوي ،2024) اعداد الباحث: د. ياسر أبو حامد

يُظهر جدول رقم (2) أعلاه تصاعداً في وتيرة المساس بالأمن البيئي للفلسطينيين مقارنة بالعام الذي سبقه، ما يعكس وتيرة متسارعة في توسع الاستيطان وآثاره على البيئة. فهناك زيادة ملحوظة في سيطرة البؤر الاستيطانية على الأراضي من 370 دونماً في عام 2023 إلى 489 دونماً في عام 2024، وازدادت البؤر الزراعية من 93 بؤرة إلى 136، وهذا مؤشر واضح على سيطرة المستوطنين على الأراضي الزراعية واستغلالها، بما يهدد استدامة الموارد الطبيعية الفلسطينية. كما أن عام 2024 سجل زيادة عدد البؤر الاستيطانية الجديدة، إذ ارتفع العدد من 18 بؤرة في عام 2023 إلى 51 ، ما يعكس نهج التوسع الاستيطاني وتداعياته بيئية المتزايدة التي تشمل تدهور الأراضي، وتقوض استخدام الفلسطينيين مواردهم الطبيعية وتجزئة الأراضي ليسهل السيطرة عليها واستهداف القطاع الزراعي بوصفه أحد ركائز الأمن البيئي والغذائي، كما أن الاستمرار في الاعتداء على لأشجار له دور أساسي في الحفاظ على التوازن البيئي والتنوع الحيوي. واستمر الاحتلال في هدم المنشآت وارتفعت من 659 منشأة في عام 2023 إلى 903 منشآت في عام 2024، أما فيما يتعلق بجدار الضم والتوسع، فإن المساحة المعزولة كليا عن محيطها الفلسطيني بقيت ثابتة عند 295 كم²، وهو ما يؤكد استمرار الأثر البنيوي طويل الأمد للجدار على البيئة الفلسطينية، من حيث عزل الأراضي، وتدمير النظم البيئية، وتقويض الترابط الجغرافي.

أما في النصف الأول من العام 2025 تضافت إجراءات الاحتلال مستوطنيه في الاعتداء على الفلسطينيين وأمنهم البيئي، من خلال الاستمرار في إقامة البؤر الاستيطانية وشرعنتها، والترحيل القسري للتجمعات البدوية، ونزع ملكية الأراضي

جدول رقم (3) سياسات الاحتلال ومستوطنيه في النصف الأول من عام 2025 التي تؤثر على الأمن البيئي

الرقم	إجراءات الاحتلال ومستعمريه	النتيجة
1	عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت في النصف الأول من عام 2025	21
2	عدد البؤر التي تنوي سلطات الاحتلال شرعنتها	22
3	الترحيل القسري للتجمعات البدوية	533
4	عدد المنشآت التي هدمها الاحتلال	588
5	عدد الأشجار التي اقتلعها أو تعرضت للاعتداء من قبل لاحتلال ومستوطنيه	12067
6	عدد الاعتداءات على المزروعات	357
7	عدد الاعتداءات على الأراضي والثروات الطبيعية	648
8	عدد عمليات الحرق التي نفذها المستوطنون	236

(هيئة مقاومة الجدار، التقرير النصفي،2025) اعداد الباحث: د. ياسر أبو حامد

يظهر جدول رقم (3) أن سياسات وإجراءات الاحتلال ومستوطنيه في النصف الأول من عام 2025، تكرس انتهاك حقوق الفلسطينيين وتمتد إلى تقويض الأمن البيئي الفلسطيني، إذ يُظهر التوسع الاستيطاني من خلال إقامة 21 بؤرة استيطانية والسعي لشرعنه 22 بؤرة، انتهاكاً صريحا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 (https://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html)، ويؤثر ذلك على للأراضي والموارد الطبيعية ويخل في لتوازن البيئي، ما يقود إلى تغير في استخدام باعتبار أن الترحيل من التجمعات البدوية اعتداء على الأمن البيئي، لكون هذه التجمعات تعتمد في معيشتها على الأرض والرعي والموارد الطبيعية. ويُعد هذا الترحيل محظورًا بموجب المادة 49آنفة الذكر، فضلًا عن كونه مساساً بالحق في بيئة سليمة وسبل عيش مستدامة، وهو ما تؤكده مبادئ الإعلان الأممي بشأن الحق في التنمية (https://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf)، ويُعد هدم 588 منشأة فلسطينية انتهاكًا للمادة (53) من اتفاقية جنيف الرابعة، كما يؤدي إلى تدمير البنية البيئية والاجتماعية المحلية، ويزيد من الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة، الأمر الذي يهدد الأمن البيئي من خلال الإضرار بأنماط السكن والاستخدام الرشيد للأرض.

أما الاعتداءات الواسعة على الأشجار والمزروعات وعمليات الحرق، يمثل ذلك اعتداءً على الأراضي والثروات الطبيعية ، فهي من أخطر أشكال التعدي على الأمن البيئي الفلسطيني. إذ تمثل الاعتداءات تدميرا للغطاء النباتي، ومساس في النظام البيئي، وتدميراً للتنوع الحيوي، بما يخالف المادة 55 من **إعلان لاهاي لعام 1907**(https://hrlibrary.umn.edu/arabic/RegulationsLawsCustomsWar.html) التي ينبغي على قوة الاحتلال الحفاظ على الموارد الطبيعية في الإقليم المحتل، والمادة 35 من **البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف** التي تحظر إلحاق أضرار واسعة وطويلة الأمد وشديدة بالبيئة الطبيعية. (https://ihl-databases.icrc.org/ar/ihl-treaties/api-1977/article-35) وعليه، تُظهر هذه اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه تمثل اعتداء على الأمن البيئي الفلسطيني، من خلال التدمير المخطط للأراضي والموارد الطبيعية، ما يعد ذلك انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني، وقد يُشكل عنصراً من عناصر المسؤولية الدولية والمساءلة الجنائية الدولية.

3.2. **أزمة المياه وتدهور الأمن المائي،** تعتبر قضية المياه من أهم التحديات والاخطار التي نهدد **الأمن البيئي** في الضفة الغربية، كون توافرها يمثل شرطاً لاستدامة البيئة والتنمية بمفهومها الشامل. فالأمن البيئي مرهون بالأمن المائي، والاحتلال يدرك ذلك تماماً، وانتهج جملة من السياسات والإجراءات تقويضه؛ ذلك على النحو الآتي:

أولاً، السيطرة على الموارد المائية وأثرها البيئي: يهيمن الاحتلال الإسرائيلي على 85% من مصادر المياه الجوفية والسطحية في الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى استنزافها وتقييد قدرة الفلسطينيين على إدارتها وحرية استخدامها بشكل مستدام، هذا ما يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي، ويؤدي إلى:

1. تحكم الاحتلال في أسعار المياه التي يزود الفلسطينيين بها.
2. زيادة ملوحة المياه وتلوثها، ما يهدد النظم البيئية الطبيعية. (سلطة المياه الفلسطينية، 6-7، 2025).
3. انخفاض منسوب المياه الجوفية وتدهور نوعيتها.
(https://www.pwa.ps/ar/Article/7086/%D8%A7%D9%84%D)

ثانياً: تداعيات قلة المياه على البيئة، يؤثر نقص المياه على الغطاء النباتي ويحد من **الإنتاج الزراعي، ويسهم نقص المياه في:**

1. تراجع الزراعة المستدامة.
2. ازدياد الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة.
3. اختلال التوازن البيئي في المناطق الريفية والبدوية. .(سلطة المياه الفلسطينية، 17، 2025).

ثالثاً، أزمة المياه والصحة البيئية: يؤثر تدهور الأمن المائي بشكل مباشر على الصحة البيئية، **إذ يدفع نقص المياه إلى استخدام مصادر غير آمنة أو غير معالجة، ما يؤدي إلى:**

1. تلوث التربة والمياه الجوفية.
2. انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه.
3. تدهور شروط الصحة العامة والبيئة السكنية.

رابعاً، المياه كأداة تهديد للأمن البيئي: إن استخدام المياه كأداة سياسية، عبر تقليص الإمدادات أو تدمير البنية التحتية المائية، يُعدّ شكلاً من أشكال الاعتداء على الأمن البيئي الفلسطيني، لأنه يعيق التخطيط البيئي السليم ويمنع تحقيق التنمية المستدامة، ويُبقي البيئة الفلسطينية في حالة هشاشة دائمة.

خامساً، تشديد السيطرة على مصادر المياه ويتضح ذلك من خلال:

1. سيطرة المستوطنات على الينابيع والآبار، وتحويلها للاستخدام الاستيطاني.
(https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_springs_factSheet_march_201 2_arabic.pdf).
2. انخفاض حصة الفرد الفلسطيني من المياه إلى مستويات دون المعايير الدولي.
(https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5947)؛ بحيث يستهلك المستوطن الاسرائيلي من المياه ما يزيد 13ضعف حصة المواطن الفلسطيني في الضفة الغربية، في حين يسيطر الاحتلال على جميع الاحواض المائية بالضفة الغربية التي يحتوي على 750 مليون كوب في السنة، وتبلغ كمية المياه التي يسمح للفلسطينيين باستخراجها من الأحواض الجوفية في الضفة الغربية حوالي 11% و25 % و16 % من الكميات المتجددة في الحوض الجويف الغربي، والشرقي، والشمالي وهو ما يهدد الأمن الغذائي .(سلطة المياه الفلسطينية، 21، 2025).

سادساً، التلوث الناتج عن الاقتحامات والمخلفات العسكرية، ويتضح ذلك من خلال التالي:

1. بقايا **الغاز المسيل للدموع** والذخيرة في المناطق السكنية والزراعية.
2. تلوث التربة والمياه السطحية بالمواد الكيميائية.
3. تكرار الاقتحامات خاصة في جنين وطولكرم، خلفت دماراً واسعاً في البنية التحتية البيئية، شملت شبكات الصرف الصحي والمياه والطرق، ما فاقم مستويات التلوث البيئي الناجم عن إجراءات وسياسات الاحتلال فضلاً عن الاضرار الجسمية التي لحقت في صحية الفلسطينيين.

سابعاً، التوسع الاستيطاني وآثاره البيئية، ويتضح ذلك من خلال التالي:

1. إنشاء بؤر استيطانية جديدة دون بنية صرف صحي سليمة، فمنذ السابع من أكتوبر 2023 ولغاية اكتوبر 2025 أنشأ المستوطنين بدعم حكومي رسمي 114 بؤرة استيطانية على اراضي الفلسطينيين في محافظات الضفة الغربية، أدى إلى تهجير 33 تجمعاً بدوياً للفلسطينيين يتكون من 455 عائلة و يشمل 2853 فردا من أماكن سكنهم إلى أماكن أخرى (https://info.wafa.ps/files/pdf/522c7c69-8b4f-4cfd-be61-7247c0c35f19.pdf)
2. تدفق مياه المستوطنين العادمة على أراضي الفلسطينيين، وحرمانهم من مياه الخزان الجوفي وتلويثه، ودفن النفايات الصلة من المستوطنات في أراضيهم بطريقة غير آمنه، وإقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي على أجود خزان جوفي مائي في الضفة الغربية. (https://info.wafa.ps/pages/details/30043)، يتم التخلص عن ما لا يقل عن 100000 متر مكعب من مياه الصرف الصحي يومياً في المناطق السكنية والأراضي الزراعية للفلسطينيين (https://www.arij.org/ar/latest-ar/paper-enviroment-day2024)
3. تدمير الموائل الطبيعية والغطاء النباتي، وبسبب إجراءات الاحتلال وسياساته فيما يتعلق توزيع للمياه في غور الأردن ومصادرة الأراضي الفلسطينية؛ حيث تقلصت مساحات الأراضي الزراعية الى اقل من 49 % دونم في حين يسيطر المستوطنون 51% من الأراضي الزراعية الغور، وهي اراضي زراعية فلسطينية صودرت بأوامر عسكرية لصالح المستوطنات والمناطق العسكرية، ويمثل الغور سلة الغذاء للفلسطينيين. (https://www.arij.org/ar/latest-ar/paper-enviroment-day2024/).

ويمكن القول، إن التدهور في الأمن البيئي في الضفة الغربية بعد حرب السابع من أكتوبر 2023 لم يكن نتيجة تدمير مباشر واسع كما في غزة، بل جاء في صورة **سياسات تضييق، اعتداءات ممنهجة، وتوسع استيطاني متسارع**، جعل البيئة الفلسطينية عرضة للاستنزاف والتلوث وفقدان الاستدامة، ما يهدد الأمن الإنساني الفلسطيني في أبعاده كافة.

المبحث الرابع

سبل تعزيز الأمن البيئي الفلسطيني

4 . تمهيد، يتضمن المبحث الرابع سبل تعزيز الأمن البيئي الفلسطيني في الضفة الغربية؛ وذلك على النحو الاتي:

4.1. على المستوى الوطني

1. تعزيز التخطيط البيئي الفلسطيني في الضفة الغربية من خلال التخطيط البيئي الفعّال يضمن إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والحد من التلوث، وتحسين جودة الحياة للسكان، إذ يعتبر التخطيط البيئي أداة أساسية لمواجهة التحديات البيئية الناتجة عن النمو السكاني، الضغط على الموارد، واعتداءات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنه بعد حرب السابع من أكتوبر 2023 عبر الاستراتيجيات الآتية

أ- **وضع سياسات بيئية شاملة،** تطوير خطط وطنية تشمل تقييم الأثر البيئي للمشاريع الكبرى، وإدماج حماية البيئة في جميع القطاعات.

ب- **تعزيز القدرات المؤسسية،** تدريب الكوادر الفلسطينية في مجال التخطيط البيئي وإدارة الموارد الطبيعية.

ت- **التخطيط العمراني المستدام،** دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط العمراني والبنية التحتية، مثل الحد من البناء العشوائي والحفاظ على المساحات الخضراء.

ث- **المراقبة والرقابة البيئية،** إنشاء أنظمة رصد للهواء والماء والتربة، وتطبيق القوانين البيئية بشكل صارم.

2. دعم الزراعة المستدامة وحماية الأراضي في الضفة الغربية بعد حرب 7 أكتوبر 2023، شهدت الضفة الغربية ضغوطًا متزايدة على الأراضي الزراعية نتيجة توسع الاستيطان وتهديد الموارد الطبيعية. يهدف دعم الزراعة المستدامة وحماية الأراضي إلى:

أ- صون الأراضي الزراعية من الاستيلاء أو التدهور.

ب- تعزيز الأمن الغذائي الفلسطيني.

ت- ضمان استدامة الموارد الطبيعية في مواجهة التحديات السياسية والبيئية.

مع الاخذ بعين الاعتبار الأخذ في استراتيجيات تعزيز الزراعة المستدامة وحماية الأراضي:

أ- **التخطيط المكاني لحماية الأراضي،** تحديد المناطق الزراعية الحيوية ووضع قوانين محلية لمنع تحويلها للبناء الاستيطاني أو المشاريع غير الزراعية.

ب- **اعتماد تقنيات زراعة مستدامة،** مثل الري بالتنقيط، الزراعة العضوية، والمحاصيل المقاومة للجفاف، لتقليل استهلاك الموارد وزيادة إنتاجية الأراضي المحدودة.

ت- **التنويع الزراعي،** زراعة محاصيل متعددة لتقليل المخاطر الاقتصادية والاعتماد على الأراضي الأقل عرضة للاستيطان.

ث- **دعم المزارعين بالتمويل والتدريب،** توفير قروض صغيرة، معدات حديثة، ودورات تدريبية لتعزيز الإنتاجية والحفاظ على التربة والمياه.

ج- **المراقبة والضغط الدولي،** توثيق عمليات الاستيلاء على الأراضي والعمل مع المؤسسات الدولية لوقف التوسع الاستيطاني وتأمين الحقوق الزراعية.

3.توثيق الانتهاكات البيئية بشكل منهجي في الضفة الغربية، أن توثيق الانتهاكات البيئية يعد خطوة أساسية لحماية الموارد الطبيعية والبيئة الفلسطينية، ويتيح:

أ- معرفة حجم وتأثير الانتهاكات على الأرض والمياه والهواء.

ب- دعم اتخاذ القرارات والسياسات البيئية المستدامة.

ت- تقديم أدلة لمؤسسات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية.

وينبغي اعتماد **الخطوات الاستراتيجية للتوثيق المنهجي:**

أ- **تحديد أنواع الانتهاكات البيئية،** مثل الاستيلاء على الأراضي الزراعية، قطع الأشجار، تلوث المياه والتربة، رمي النفايات الصناعية، والتوسع الاستيطاني.

ب- **إنشاء قاعدة بيانات مركزية،** تسجيل كل الانتهاكات مع موقعها، تاريخها، الأطراف المعنية، والأثر البيئي والاجتماعي.

ت- **استخدام التقنيات الحديثة،** الصور الجوية، الأقمار الصناعية، الطائرات المسيرة (الدرون)، وأنظمة GIS لرصد وتحليل التغيرات البيئية.

ث- **تدريب الفرق الميدانية،** كوادر محلية تقوم بالتوثيق الميداني، أخذ عينات من التربة والمياه، وإعداد تقارير دقيقة وموثوقة.

ج- **التعاون مع المؤسسات الدولية،** لتأكيد صحة البيانات وزيادة الضغط على الجهات المسؤولة عن الانتهاكات.

4.2. على المستوى القانوني والدولي

1.إدراج الجرائم البيئية ضمن ملفات المحاسبة الدولية، إن إدراج الجرائم البيئية ضمن ملفات المحاسبة الدولية يهدف إلى:

أ- محاسبة الأطراف المتسببة في الأضرار البيئية على المستوى الدولي.

ب- توفير إطار قانوني لمعاقبة المخالفين وحماية البيئة.

ت- تعزيز العدالة البيئية والمساءلة الدولية عن الانتهاكات البيئية التي تتجاوز الحدود الوطنية.

أما من حيث أنواع الجرائم البيئية :التي يرتكبها الاحتلال ومستوطنيه بعد حرب السابع من أكتوبر 2023 فيمكن حصرها في التالي:

أ- التلوث الصناعي المتعمد للمياه أو الهواء.

ب- إزالة الغابات أو تدمير المواطن الطبيعية بشكل غير قانوني.

ت- الاستيلاء على الأراضي الزراعية أو الموارد الطبيعية بشكل غير مشروع.

ث- النشاطات التي تسبب تدهور التربة أو فقدان التنوع البيولوجي.

ويمكن النظر **آليات الإدراج ضمن المحاسبة الدولية:**

أ- **توثيق الأدلة بشكل قانوني :**جمع بيانات دقيقة وشهادات ميدانية وصور فضائية لإثبات الانتهاكات.

ب- **تقديم الملفات إلى هيئات دولية مختصة :**مثل محكمة العدل الدولية، مجلس حقوق الإنسان، أو الهيئات البيئية التابعة للأمم المتحدة.

ت- **إدماج الجرائم البيئية ضمن القوانين الدولية :**تعديل المعاهدات والاتفاقيات لتشمل الجرائم البيئية كجزء من حقوق الإنسان أو القانون الجنائي الدولي.

ث- **تعزيز التعاون الدولي :**بين الدول والمنظمات البيئية لتبادل المعلومات وملاحقة الجناة عبر الحدود.

2.تفعيل دور المؤسسات الأممية المعنية بالبيئة، لمؤسسات الأممية المتخصصة في البيئة، مثل **برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP)** ، تلعب دورًا محوريًا في حماية الموارد الطبيعية، دعم التنمية المستدامة، ومتابعة الانتهاكات البيئية على المستوى الدولي، تفعيل دور هذه المؤسسات يهدف إلى:

أ- تعزيز الرقابة على الانتهاكات البيئية في المناطق المتأثرة.

ب- تقديم الدعم الفني والمالي للمشاريع البيئية المستدامة.

ت- توثيق الجرائم البيئية ومساءلة المسؤولين عنها.

ويمكن تفعيل الدور الأممي على النحو الآتي:

أ- **تعاون مباشر مع الحكومات المحلية،** تقديم استشارات وخطط بيئية، ومساعدة السلطات على تنفيذ التشريعات البيئية.

ب- **المراقبة والتقييم البيئي،** استخدام الأقمار الصناعية، الطائرات المسيرة، ونظم المعلومات الجغرافية لمتابعة التغيرات البيئية.

ت- **التوثيق وتقديم التقارير،** إعداد تقارير دورية عن الوضع البيئي، تشمل الانتهاكات والتحديات، لتكون مرجعًا للمنظمات الدولية والحقوقية.

ث- **دعم البرامج التدريبية والتوعوية،** تدريب الكوادر المحلية ورفع الوعي المجتمعي حول حماية البيئة والممارسات المستدامة.

ج- **المساهمة في الضغط الدولي،** التعاون مع المنظمات الحقوقية والبيئية لرفع قضايا الانتهاكات أمام هيئات دولية.

4.3. على المستوى المجتمعي

1.رفع الوعي البيئي، ر فع الوعي البيئي يهدف إلى تمكين المجتمع من فهم التحديات البيئية وأهمية حماية الموارد الطبيعية، ويؤدي إلى:

أ- تعزيز الممارسات المستدامة في الحياة اليومية.

ب- الحد من التلوث والتدهور البيئي.

ت- دعم جهود حماية البيئة على المستوى المحلي والدولي.

ويمكن اعتماد آليات **رفع الوعي البيئي على النحو الآتي:**

أ- **البرامج التعليمية :**إدراج مفاهيم البيئة في المدارس والجامعات ودورات تدريبية للشباب.

ب- **حملات توعية عامة :**استخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات البيئية.

ت- **ورش عمل ومبادرات مجتمعية :**تنظيم حملات نظافة، تشجير، وحماية المياه لزيادة مشاركة المجتمع.

ث- **التثقيف العملي :**تشجيع الأفراد على استخدام مصادر الطاقة النظيفة، إعادة التدوير، والحفاظ على المياه والتربة.

ويمكن النظر في **آليات التمكين؛ ذلك على النجو الآتي:**

أ- **التدريب والتعليم :**عقد ورش عمل ودورات تدريبية لتعليم السكان ممارسات الزراعة المستدامة وإدارة المياه.

ب- **توفير الدعم الفني والمالي :**منح قروض صغيرة، أدوات وتقنيات حديثة تساعد على استدامة الموارد.

ت- **تعزيز المشاركة المجتمعية :**إنشاء لجان محلية لرصد الانتهاكات البيئية واتخاذ الإجراءات الوقائية.

ث- **التوعية والتثقيف :**نشر المعرفة حول أهمية الموارد الطبيعية وطرق الحفاظ عليها.

ج- **التعاون مع المؤسسات الدولية والمحلية :**لضمان الدعم القانوني والفني ومتابعة الانتهاكات البيئية.

3.دعم مبادرات الصمود البيئي، إن مبادرات الصمود البيئي تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات البيئية والسياسية، وخاصة في مناطق مثل الضفة الغربية التي تتعرض للضغط على الموارد الطبيعية، و من أهدافها:

أ- حماية البيئة والموارد الطبيعية من الانتهاكات والاستنزاف.

ب- دعم المجتمعات المحلية في تحقيق الأمن الغذائي والمائي.

ت- تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع الظروف الصعبة.

ويمكن النظر في آليات الدعم وذلك على النحو الآتي

أ- **التمويل والمساندة التقنية،** توفير منح ومعدات حديثة للمزارعين والمبادرات المحلية للحفاظ على البيئة.

ب- **التدريب والتوعية،** تعليم المجتمعات المحلية ممارسات الزراعة المستدامة، إدارة المياه، والحفاظ على التربة.

ت- **تعزيز المشاركة المجتمعية،** تشجيع المبادرات المحلية على تنظيم حملات تنظيف، تشجير، ومشاريع حماية الموارد.

ث- **التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية،** لضمان الدعم القانوني والفني وتعزيز الضغط الدولي لحماية هذه المبادرات.

ج- **التوثيق والمراقبة،** متابعة نتائج المبادرات البيئية وقياس أثرها لتطوير استراتيجيات مستدامة.

النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولًا: أكدت الدراسة أن الأمن البيئي في الفلسطيني في الضفة الغربية يُعد مفهوماً شمولياً يرتبط بحق الإنسان الفلسطيني في بيئة سليمة وآمنة، ويشمل أبعاداً بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية. كما أظهرت النتائج أن تخص الحالة الفلسطينية في ظل الاحتلال ما جعل من الأمن البيئي بعداً هاماً في حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الصمود الوطني، وليس مجرد إطار تقني لإدارة البيئة.

ثانياً: بيّنت الدراسة أن توسع الاستيطان الإسرائيلي بعد حرب السابع من أكتوبر 2023 أسفرت عن شواهد متعددة من التدهور البيئي، من أهمها أ تجريف الأراضي الزراعية، وتدمير الغطاء النباتي، وتلويث مصادر المياه، واستنزاف الموارد الطبيعية، إضافة إلى تراكم النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي. وأكدت النتائج أن هذه الممارسات شكّلت عاملاً رئيساً في الإخلال بالتوازن البيئي في الأراضي الفلسطينية.

ثالثاً: أظهرت نتائج الدراسة أن التوسع الاستيطاني انعكس بشكل مباشر وسلبي على الأمن البيئي الفلسطيني، من خلال تقويض السيطرة الفلسطينية على الموارد الطبيعية، وتقييد إمكانيات التنمية المستدامة، وفرض أنماط استغلال بيئي قسري وغير متوازن. كما أسهم هذا التوسع في زيادة هشاشة النظام البيئي الفلسطيني وتعميق حالة انعدام الأمن البيئي.

رابعًا: أكدت الدراسة على أهمية تبنّي استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة آثار التوسع الاستيطاني، تقوم على توثيق الانتهاكات البيئية، وتفعيل أدوات القانون الدولي والبيئي، وتعزيز السياسات البيئية الفلسطينية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، إلى جانب دعم البحث العلمي والتعاون مع المؤسسات الدولية المختصة، بما يسهم في تعزيز الأمن البيئي الفلسطيني.

التوصيات:

1. ضرورة تفعيل الآليات القانونية الدولية، ولا سيّما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي البيئي، لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن الانتهاكات البيئية الناجمة عن التوسع الاستيطاني.
2. تعزيز دور المؤسسات الفلسطينية المختصة في رصد وتوثيق الجرائم البيئية الناتجة عن الاستيطان، وبناء قواعد بيانات بيئية وطنية تُستخدم لأغراض التقاضي الدولي.
3. إدماج مفهوم الأمن البيئي بشكل صريح في السياسات والاستراتيجيات الوطنية الفلسطينية بوصفه أحد مرتكزات الأمن الشامل.
4. العمل على حماية ما تبقى من الموارد الطبيعية الفلسطينية، ولا سيّما الأراضي الزراعية ومصادر المياه، من خلال خطط إدارة بيئية مستدامة تراعي خصوصية واقع الاحتلال.
5. دعم مشاريع إعادة التأهيل البيئي للأراضي المتضررة من الاستيطان، بما يشمل استصلاح الأراضي المتدهورة وإعادة الغطاء النباتي.
6. تشجيع البحث العلمي والدراسات المتخصصة في مجال الأمن البيئي الفلسطيني لرصد آثار التوسع الاستيطاني وتقديم بدائل علمية مستدامة.
7. رفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر التوسع الاستيطاني على البيئة الفلسطينية، من خلال البرامج التعليمية ووسائل الإعلام، وتعزيز ثقافة حماية البيئة كجزء من الصمود الوطني.
8. إشراك المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني في جهود حماية البيئة ورصد الانتهاكات البيئية، بما يعزز الرقابة الشعبية والمساءلة.
9. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والبيئية المتخصصة للضغط على الاحتلال لوقف الممارسات الاستيطانية الضارة بالبيئة الفلسطينية.
10. حثّ المجتمع الدولي على تحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في حماية البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعم الجهود الفلسطينية الرامية إلى تحقيق الأمن البيئي.

الخاتمة: تؤكد هذه الدراسة على أن التوسع الاستيطاني الإسرائيلي بعد الحرب السابع من أكتوبر 2023 شكل تهديداً مباشراً للأمن البيئي الفلسطيني في الضفة الغربية، حيث أسهم في تدهور الموارد الطبيعية، وتدمير الأراضي الزراعية، وتلوث مصادر المياه، وزيادة هشاشة النظام البيئي الفلسطيني. وقد أبرزت الدراسة أن مفهوم الأمن البيئي في الحالة الفلسطينية يتجاوز الجانب البيئي التقليدي ليشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ما يجعله عنصراً أساسياً في حماية الصمود الفلسطيني.

وتشير النتائج إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب تضافر الجهود على المستويات القانونية، والمؤسسية، والمجتمعية، والدولية، من خلال تفعيل القانون الدولي، وتعزيز دور المؤسسات الفلسطينية، وحماية الموارد الطبيعية، ورفع الوعي المجتمعي، ودعم البحث العلمي المتخصص. وبناءً على ذلك، فإن تعزيز الأمن البيئي الفلسطيني ليس خياراً بل ضرورة استراتيجية لضمان صمود المجتمع الفلسطيني وتحقيق تنمية مستدامة في ظل الظروف الاستثنائية التي يفرضها الاحتلال.

قائمة المراجع:

- **الكتب**

1. إمحمد، ابراهيم. (2011). الصهيونية السياسية من مؤتمر بازل حتى وعد بلفور، ليبيا، جامعة عمر المختار، ص11.
2. بن عنتر، عبد النور. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائري – أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة الوطنية، 2005، ص 16.
3. بيلس، جون، وسميث، ستيف. (2007)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ص -ص 156-157.
4. خله، كامل. (1974). فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، بيروت، مركز ابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ص48.
5. دولة فلسطين. (2025). سلطة المياه الفلسطينية، استراتيجية قطاع المياه 2025-2027، ص -ص 6-7.
6. كافي، يوسف. (2017). التنمية المستدامة، الأردن، شركة الأكاديميين للنشر والتوزيع، ط1، ص 31.
7. ونت، ألكسندر. (2006). النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة عبد الله جبر العتيبي، الرياض، جامعة الملك سعود، 2006، ص 224.

- **دوريات**

1. أبو حامد، ياسر. (2025). الاحتلال الاسرائيلي في مواجهة متطلبات الأمن الإنساني للفلسطينيين في ضوء حرب 2023-2025(دراسة استكشافية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، سينشر البحث في عدد لاحق وفق افادة نشر البحث الصادرة بتاريخ 2025/8/6.
2. أبو حامد، ياسر وأبو حامد، بيسان. (2025). جدار الضم وتوسع استيطان الاحتلال في الضفة الغربية: دراسة استشرافية لآفاق مستقبل حل الدولتين، الامارات العربية المتحدة، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 123، أغسطس 2025، ص ص 1-24.
3. الفايق، إبراهيم والتوم، إبراهيم. (2013). أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، السودان، اكاديمية الأمن العليا، مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، 2013 (7)، كانون الآول 2013، ص ص 161-191.
4. حجازي، أحمد والقبلاوي، على وضرفاوي، المصطفى. (2021). الدراسات الأمنية، الأمن البيئي، مفاهيم واعتبارات، التحدِّيات البيئيَّة والسِّياسات، الوضع الراهن والرؤى المستقبليَّة، التوصيات العامَّة والقطاعيَّة، المملكة العربية السعودية، دار جامعة نايف للنشر، مركز البحوث الأمنية – سلسة دراسات أمنية، ص ص 1 – 150.
5. حروري، الزهرة، زياني، زيدان. (2022)، انعكاسات الأمن البيئي على الأمن القومي – دراسة حالة الجزائر، الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، 9 (2)، ص ص 314-334.
6. حكيم، العمري.(2019).الاستيطان الاسرائيلي في الارض المحتلة من منظور القانون الدولي، الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، (5)2، ص ص 70-95.
7. خير الدين، بوهدة. (2025). القانون البيئي وأثره على أمن الدول والمجتمع وتأثير الأمن البيئي على الدول والمجتمع، الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، 19 (1)، ص ص 1-15.
8. زياني، زيدان. (2022)، انعكاسات الأمن البيئي على الأمن القومي للدول – دراسة حالة الجزائر، الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، 9 (2)، ص 324.
9. علي، احمد، وخليفة، عمر. (2024). الأمن البيئي والاجتماعي ودورهما في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة سرت، ليبيا، مجلة أبحاث، 16 (1)، ص ص 72-87.
10. مجدان، محمد. (2017). الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وحول تحقيقه، الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، 10 (1)، ص ص 41- 70.
11. مسعود، البلي.(2020). إشكاليات الأمن البيئي في الجزائر، نحو حوكمة بيئية مستدامة وتحقيق الأمن المجتمعي، الجزائر، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 5 (20)، ص 54.

12. نور الدين، فلاك، وإسماعيل، زروقة. (2022). الأمن البيئي العالمي بين النقاشات النظرية والسياسات العملية، الجزائر، مجلة المفكر، 17 (1)، ص ص 246-264.

- **رسائل علمية**

رسائل علمية باللغة العربية:

1.محمد، نيللي .(2010). الأمن البيئي في السياسة الدولية – دراسة مقارنة للسياستين اليابانية والأمريكية 1997-2007، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة دكتوراه، ص 5.

1. Elin Sporring Jonsson, Environmental Security A conceptual investigating study, Master thesis in Political Science, Jönköping international business school, Jönköping university, 2009, p. p 8-7.
2. Jon, Barnett, The meaning of environmental security : ecological politics and policy in the new security era, USA: Zed Books, 2001. p. 23.
3. Barry, Buzan, Rethinking Security after the Cold War, Cooperation and Conflict 32,1997.p.13.
4. Maria, Julia, Trombetta, The Securitization of the Environment and the Transformation of Security, Delft University of Technology. pp. 3-4.
5. Simon, Dalby, Environmental security, in Paul, Williams, Security studies: an introduction, 1st ed. USA: Routledge , 2008. p. 262.

- **تقارير**

1. التقرير السنوي، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. (2023). ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام 2023، فلسطين.
2. التقرير السنوي، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. (2024). ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال عام 2024، فلسطين.
3. التقرير السنوي، هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. (2025). ملخص لأبرز انتهاكات دولة الاحتلال والمستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال النصف الأول من عام 2025، فلسطين
4. ملخص تنفيذي، الهيئة المستقلة لحقوق الانسان. (2024). ديوان المظالم، وضع حقوق الانسان في فلسطين، 1كانون الثاني يناير-31 كانون الأول ديسمبر.
5. تقرير وزارة العمل الفلسطينية. (2014). المستوطنات الاسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل، رام الله، ص9.

- **مواقع انترنت**

1. موقع الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة. https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda/ ، تاريخ التصفح 2026/1/13.
2. موقع الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، 5 - 6 يونيو 1972، ستوكهولم، https://www.un.org/ar/conferences/environment/stockholm1972، تاريخ التصفح 2026/1/14.
3. Report United Nations Conference، https://docs.un.org/en/A/CONF.48/14/Rev.1، تاريخ التصفح 2026/1/14.
4. موقع الموسوعة السياسية، الأمن البيئي، Environmental Security، https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D9%8A#google_vignette)، تاريخ التصفح 2026/1/14.

5. موقع يوتيوب، تسجيل صوتي لمحمد الضيف يعلن بدأ مواجهة طوفان الأقصى، https://www.youtube.com/watch?v=-cxL5_Nw1l0، تاريخ التصفح 2026/1/16.
6. موقع صحيفة الشرق الأوسط – صحيفة العرب الأولى، اطلاق تسمية السيوف الحديدية على الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين بعد السابع من أكتوبر 2023 https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84 ، تاريخ التصفح 2026/1/16.
7. موقع الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، البرازيل، 3 - 14 يونيو 1992 ، https://www.un.org/ar/conferences/environment/rio1992، تاريخ التصفح 2026/1/17.
8. موقع الأمم المتحدة، القرارات المتخذة بناء على تقارير اللجنة الثانية في مؤتمر ريو دي جانيرو، https://docs.un.org/ar/A/RES/44/228، تاريخ التصفح 2026/1/17.
9. موقع الأمم المتحدة، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لبروتوكول كيوتو، https://www.un.org/en/climatechange/marking-kyoto-protocol%E2%80%99s-25th-anniversary، تاريخ التصفح 2026/1/17.
10. موقع الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 أغسطس - 4 سبتمبر 2002، https://docs.un.org/ar/A/CONF.199/20، تاريخ التصفح 2026/1/17.
11. موقع الأمم المتحدة، الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ https://unfccc.int/resource/docs/2012/sbi/ara/l42a.pdf، تاريخ التصفح 2026/1/17.
12. موقع جامعة منيوسوتا، اتفاقية جينيف الرابعة لعام 1949، https://hrlibrary.umn.edu/arab/b093.html، تاريخ التصفح 2026/1/20.
13. موقع الأمم المتحدة، الأمم المتحدة – اعلان الحق في التنمية، https://www.un.org/en/events/righttodevelopment/pdf/rtd_booklet_ar.pdf، تاريخ التصفح 2026/1/20.
14. موقع جامعة منيوسوتا، اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية
اعتمدت ونشرت على الملأ وفتحت للتوقيع والتصديق والانضمام من قبل المؤتمر الدولي الثاني للسلام الذي عقد في لاهاي عام 1907، وذلك بتاريخ 18 تشرين الأول/أكتوبر 1907
ودخلت حيز النفاذ في 26 كانون الثاني/يناير 1910،
https://hrlibrary.umn.edu/arabic/RegulationsLawsCustomsWar.html، تاريخ التصفح 2026/1/20.
15. موقع الصليب الأحمر الدولي، قواعد بيانات القانون الدولي بالتفصيل – المادة 35 للبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، https://ihl-databases.icrc.org/ar/ihl-treaties/api-1977/article-35، تاريخ التصفح 2026/1/20.
16. موقع سلطة المياه الفلسطينية، البيانات المائية، https://www.pwa.ps/ar/Article/7086/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D، تاريخ التصفح 2026/1/22.
17. موقع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة، تأثير استيلاء المستوطنين على ينابيع المياه الفلسطينية على الأوضاع الإنسانية للفلسطينيين، https://www.ochaopt.org/sites/default/files/ocha_opt_springs_factSheet_march_2012_arabic.pdf ، تاريخ التصفح 2026/1/23.
18. موقع الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة المياه الفلسطينية يصدران بياناً صحافياً مشتركاً بمناسبة يوم المياه العالمي، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5947، تاريخ التصفح 2026/1/23.

19. موقع وكالة وفا للأنباء، بيان صحفي صادر عن سلطة جودة البيئة بمناسبة اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية، https://info.wafa.ps/files/pdf/522c7c69-8b4f-4cfd-be61-7247c0c35f19.pdf، تاريخ التصفح 2026/1/25.
20. موقع وكالة وفا للأنباء، المستوطنات الإسرائيلية تلويث للبيئة الفلسطيني: أبرز آثار استغلال المستوطنات للمياه على الوضع البيئي، https://info.wafa.ps/pages/details/30043، تاريخ التصفح 2026/1/27.
21. موقع معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (اريج)، ورقة موقف: تأثير الاحتلال والتحديات البيئية على فلسطين في يوم البيئة العالمي الذي يصادف 5 حزيران 2024، https://www.arij.org/ar/latest-ar/paper-/enviroment-day2024، تاريخ التصفح 2026/1/30.

-مؤتمرات وندوات

1. عبد العاطي، عبد الله.(2018). الأمن والبيئة في السياسة الدولية – دراسة تحليلية لحالة ليبيا، ورقة علمية مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس للبيئة والتنمية المستدامة بالمناطق الجافة وشبه الجافة، المنعقد في الفترة 23-25 يوليو في جامعة اجدابيا.